

أمرنا الله بحماية المال الذي جعلنا مستخلفين فيه، وحرّم الاعتداء عليه لأنه قوام الحياة ومن موجبات عبادة الله وإقامته فرائضه.

ومن المظاهر البارزة في هذا العصر الاعتداء على المال العام سواء أكان ملكاً للدولة أو لمجموعة من الناس مثل : الشركات، والنقابات، والجمعيات، والهيئات، والنوادي وما في حكم ذلك.

- وقد أخذ الاعتداء على المال العام صوراً متعددة، سواء كان سرقة، أو اختلاساً، أو خيانة أمانة، أو رشوة، أو إتلافاً، أو إسرافاً، أو تبذيراً، أو عدم إتقان العمل، أو ترجحاً من الوظيفة، أو تسخير خدمات شخصية أو حزبية، أو لمعاملة الرؤساء، أو الحكام ومن في حكمهم، وغير ذلك من صور الاعتداء والتي يترتب عليها جرائم خطيرة وسلبات شتى من أهمها : الفساد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي.
- بيان مسؤولية دور الدولة في حماية المال العام في ضوء المنهج الإسلامي مع التركيز على الوسائل والأجهزة.

طبيعة المال العام في الإسلام

للإسلام نظرة متميزة إلى المال تختلف عن الفلسفات الوضعية رأسمالية كانت أم اشتراكية... فهناك الملكية الخاصة والملكية العامة ولكل منهما دور مهم في الحياة، ولا يجوز أن تطغى إحدهما على الأخرى.

ولقد اهتم الناس بالملكية الخاصة أكثر من الملكية العامة وترتب على ذلك اعتداءات شتى أحدثت خللاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مفهوم المال العام في الإسلام

وفي هذه الدراسة سوف نتعرض للنقاط الآتية :

- بيان اهتمام الإسلام بالمال العام، وإبراز دوره المهم في تحقيق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع والأمة الإسلامية.
- إبراز خصائص المال العام في الإسلام ونطاقه، ونماذج منه كما كانت مطبقة في صدر الدولة الإسلامية.
- بيان حرمة الاعتداء على المال العام بأدلة من القرآن والسنة النبوية الشريفة والفقه.

لأحد من الناس ولا احتجازها دون المسلمين لأن فيه ضرراً بالمسلمين وتضييقاً عليهم.

خصائص المال العام في الإسلام

1- المالك الحقيقي لأعيان ما يقع في

نطاق المال العام هو الله - سبحانه وتعالى- حيث قال عز وجل : (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) [البقرة : 29].

2- إن حق الانتفاع والاستغلال في

أعيان المال العام للجماعة باعتبارها مؤلفة من أفراد ذوى أنصبة أزلية فيه، ولكل منهم كيانه الإنساني، فلقد خلق الله ما على الأرض للناس جميعاً لتقيم حياتهم أفراداً وجماعات.

3- إن موضوع المال العام من صنع الله

- عز وجل - أو من صنع الإنسان الذي يعمل بأمره- سبحانه وتعالى - وهو مسخر لجميع الناس بلا تمييز لفرد علي فرد أو لجيل على جيل، ومن أمثلة ذلك : الأنهار، البحار، الكلاء، والمعادن، والنار، وما في حكم ذلك.

4- يحصل الإنسان على منفعة موضوع

المال العام عادة بدون مشقة أو تضحية أو عنت، فهي مسخرة بإذن الله له، ومثال ذلك الكلاء، والماء، والنار، والملح، والمعادن، والطرق،

يقصد به أن تكون ملكيته للناس جميعاً أو لمجموعة منهم، ويكون حق الانتفاع منه لهم دون أن يختص به أو يستغله أحد لنفسه، فهو لجميع أفراد الأمة أو لجميع أفراد جماعة معينة دون أن يكون للفرد اختصاص، ولا يتجاوزه إلا إذا تعارض انتفاعه مع انتفاع غيره من هؤلاء الأفراد، فعند ذلك يرد إلى مشاركة غيره في الانتفاع على أساس من المساواة والعدل حيث لا يمنع انتفاع أحدهما من انتفاع الآخر.

مثال للمال العام : المرافق العامة - الموارد الطبيعية، أموال الوقف، أموال الجمعيات، أموال النقابات، أموال النوادي.

مشروعية المال العام

في الإسلام

لقد أجمع الفقهاء على مشروعية الملكية العامة، ولكن اختلفوا حول الأشياء التي تدخل في نطاقها.

فعلى سبيل المثال قال الفقهاء: إن معادن الأرض مثل: النفط، والحديد، والمنجنيز، والقار.. تدخل في نطاق الملكية العامة، ويرى ابن قدامة أن المعادن الظاهرة وهي التي يتوصل إلى ما فيها من غير مؤونة ينتابها الناس وينتفعون بها كالملح، والماء، والكبريت، والقار، والمومياء، والنفط، والكحل، والياقوت.. فهذه لا يجوز إقطاعها

والجسور، وغير ذلك من المرافق.

5- لا يجوز الاعتداء على المال العام من

أي فرد أو جماعة، وحمايته من مسئولية ولي الأمر، وكذلك من المسلمين جميعاً وفقاً لمبدأ أو قاعدة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

6- من حق الناس جميعاً الانتفاع من

المال العام حسب الضوابط التي يضعها ولي الأمر، والمستنبطة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

نطاق المال العام في الإسلام

يتسع أو يضيق نطاق المال العام حسب الزمان وطبيعة الأموال، والتي تتغير على مدى العصور، بل كل مال في الظاهر صالح لأن يكون ملكاً خاصاً للأفراد، أو ملكاً عاماً للأمة الإسلامية أو للناس جميعاً، ولكن هناك مؤشرات أو معايير عامة يمكن الاسترشاد بها لتحديد نطاقه. من أهمها ما يلي :

1- معيار الانتفاع الجماعي من المنتج أو الخدمة الناتجة من أعيان موضوع المال العام.

2- معيار الأولويات الإسلامية بأن تقع الملكية العامة في مجال الضروريات والحاجات التي لا يقبل الناس على إنتاجها، ففي هذه الحالة يجب على الدولة أن تتولاها بالعناية

والحماية والتنظيم والرقابة حتى تضمن توافرها للناس.

3- معيار درء الضرر العام الذي قد ينجم عن قيام الأفراد بالسيطرة على نشاط ما، وقيام الدولة به يحقق مصالح المسلمين.

4- معيار منع احتكار الأفراد لما فيه منفعة معتبرة للناس حتى لا يضيق عليهم، أو يغلى عليهم الأسعار، أو يهدد أمن الوطن.

5- معيار الموازنة بين مصالح الفرد وطموحاته حافزة للعمل والإنتاج والتملك، كما لا يجوز أن تطغى مطامع الفرد على ضروريات واحتياجات المجتمع.

6- في معظم الأحيان يكون موضوع المال العام ذا نفع ضروري وحاجي للناس جميعاً، ولا يقع في مجال الكماليات، ولا يجوز لأحد بيع فضلها إذا كانت في ملكه، بل يوزعه (الفضل) على من يحتاجه.

مثال : روى في هذا المقام أنه كان لعبد الله بن عمرو بن العاص أرض واسعة بالطائف، فكتب إليه قيم (المسئولية عن زراعتها) تلك الأرض أنه قد سقاها، وفَضَلَ من الماء فضل يطلب الناس شراءه بثلاثين ألفاً، فكتب إليه عبد الله بن عمرو بن العاص : إني قد سمعت رسول الله ﷺ «ينهى عن بيع فضل الماء» فإذا

دراسات اقتصادية

ويجب عن هذا السؤال فيقول : يفرق في هذا الصدد بين المشروعات الاستراتيجية، وبين المشروعات التقليدية العادية، فيرى الفقهاء أنه يجوز للدولة أن تنشئ المشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية الأساسية؛ لأن هذا يدخل في نطاق المنافع العامة والضروريات والحاجيات والأمن القومي، ومن أمثلة ذلك :

- مشروعات المرافق العامة، مشروعات التعليم، والعلاج، والرعاية الاجتماعية، مشروعات المواني، والحدود، مشروعات النظافة والصرف الصحي.

- أي مشروع آخر يقع في مجال الضروريات والحاجيات ولا يقوم عليه الأفراد.

حرمة وحماية المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية

حاجة المال العام إلى الحماية : المال العام هو ملك المجتمع فهو أكثر الأموال تعرضاً للضياع والهلاك والاعتداء عليه، لأنه مملوك لجموع الناس وليس لفرد بعينه، ويزداد الأمر سوءاً في مجتمع ضعفت فيه القيم الروحية والأخلاق الحسنة والسلوكيات السوية، بالإضافة إلى الجهل بفقه حرمة المال العام، وهذا يتطلب حماية أكثر عن ما هو في الملكية الخاصة.

جاءك كتابي هذا فأسقِ نخلك، وزرعك وأصلك، وما فضل فأسقِ جيرانك الأقرب فالأقرب والسلام.

نماذج من المال العام في الإسلام

من أمثلة الأموال العامة في الإسلام التي ينطبق عليها المعايير السابقة ما يلي :

- دور العبادة، والتعليم، والعلاج، والأيتام، والمسنين، والخدمات الاجتماعية المختلفة.

- الطرق، والجسور، والقناطر، والمواني، والمرافق العامة، وما في حكم ذلك.

- مشروعات البنية الأساسية للمجتمع مثل : الكهرباء، والمياه، والاتصالات، والانتقالات، والصرف الصحي، والشوارع، والطرق، وما في حكم ذلك.

- الأراضي المختلفة المخصصة للمنافع العامة مثل : الملاعب، والأجران، والساحات الرياضية.

- المشروعات ذات الطبيعة الأمنية الخاصة.

هل يجوز أن تكون الملكية العامة في صورة مشروعات أو شركات اقتصادية ؟

والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم) (المائدة : 38). وحدّ السرقة في الشريعة قطع اليد.

ويتعرض المال العام في هذا الزمن للسرقات المباشرة وغير المباشرة، ولكن للأسف يفلت الشريف من العقوبة حتى الضعيفة، ويعاقب الضعيف الفقير بالسجن لسنوات عدة.. وهذا مما أدى إلى زيادة انتشارها، ولا سيما في مشروعات وشركات القطاع العام وألحقت بها خسائر فادحة.

ثانياً : تحريم الاختلاس

ويقصد به استيلاء العاملين والموظفين في مكان ما على ما بأيديهم من أموال نقدية ونحوها بدون سند شرعي، وهو صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل، ومن نماذج السرقة.. ويطبق على من يفعل ذلك حد السرقة، أو العقوبة بالتعزير إذا لم تتوافر كل أركان إقامة حد القطع.. ويطبق هذا الحكم على الاختلاس سواء من المال الخاص أو من المال العام. وهذه الصورة منتشرة في المؤسسات والمصالح الحكومية ولا سيما المنقول مثل : البضاعة، وقطع الغيار، والخامات، والنقدية، وتسبب ضياعاً للمال العام.

ثالثاً : تحريم خيانة

وقد أعطى الإسلام اهتماماً خاصاً لحماية المال العام وأنشئت الأجهزة الحكومية المنوطة بذلك مثل : نظام الحسبة، وديوان البريد، وديوان زمام الأزمة، وديوان المظالم.. وأي اعتداء على المال العام هو اعتداء على مجموع الأفراد والمجتمع، ويأثم المسلمون جميعاً إن لم يقوموا بحماية أموالهم الخاصة والمال العام سواء بسواء.

حرمة الاعتداء على المال العام : على مر العصور والأزمنة يتعرض المال العام للاعتداءات، وهذه الاعتداءات وإن تغيرت في الشكل والطريقة والأسلوب إلا أن مضمونها واحد، فهي تتمثل في استئثار أحد الأفراد بالمنفعة وحده دون حق، أو انتزاع ملكيتها من مجموع الناس إليه بدون حق.. ونعرض هنا صور الاعتداءات على المال العام،

وبيان الحكم الشرعي لها، ووسائل تجنبها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية :

أولاً : تحريم السرقة

ويقصد بها أخذ مال الغير سواء مال الفرد أو مال الجماعة أو مال الأمة على وجه الخفية دون وجه حق، وهي محرمة لأنها تمثل أحد صور أكل أموال الناس بالباطل.

قال سبحانه وتعالى : (والسارق

الأمانة

ذلك : استخدام سيارات المصلحة أو الهيئة أو الشركة لتنقلات أسرهم، واستخدام التليفون لأغراض شخصية، واستخدام المطبوعات، والأدوات، والأجهزة لأغراض شخصية. ويعتبر ذلك من قبيل خيانة الأمانة.

فالعامل مستناب ووكيل عن المالك في ذلك، وعندما يسخر هذه الأشياء لأغراضه الشخصية يكون خائناً للأمانة.

ج - المجاملة في ترسية العطاءات والمناقصات عمداً على شخص بعينه ويوجد من بين المتقدمين من هم أفضل منه، ففي ذلك خيانة للأمانة، وكذلك بيع بضاعة بأقل من سعرها المتعارف عليه مجاملة لقریب أو رئيس أو وزير يكون من قبيل خيانة الأمانة.

د - الحصول على عمولة من المشتري أو من المورد أو ممن في حكمهم نظير تسهيل بعض الأمور لهم بدون علم المالك، ففي ذلك خيانة للأمانة، وتعتبر هذه العمولة من قبيل الرشوة المحرمة شرعاً، ويطلق عليها قوله ρ «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما» رواه أحمد.

هـ - شهادة الزور شفاهة أو كتابة لتسهيل حصول فرد على أموال ليست من حقه، ففي ذلك خيانة للأمانة، مثال ذلك الشهادة زوراً بأن العامل كفاء لترقيته أو أن العميل منتظم

ويقصد بها استيلاء العاملين في أماكن عملهم على الأمانات والعهد المسلمة إليهم بحكم مناصبهم في العمل، أو المشاركة، أو المساعدة في ذلك، ولقد نهي الشرع عن ذلك وأمر برد الأمانات إلى أصحابها، وأصل ذلك قوله تعالى : (فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه) (البقرة : 283). وقوله أيضاً : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) (الأنفال : 27).

وتعتبر خيانة الأمانة من صفات المنافقين التي أشار إليها الرسول ρ في الحديث : «..... وإذا أؤتمن خان، وإذا عاهد غدر» (متفق عليه).

ومن صور الخيانة المنتشرة في مجال المال العام في الوقت المعاصر هي :

أ - تعيين العمال ممن هم دون الكفاءة أو يفتقدون القيم والأخلاق والكفاءة؛ بسبب المحسوبية والمجاملة، ويوجد من هم أتقى وأكفأ، فقد ورد عن الرسول ρ أنه قال : «من استعمل رجلاً من عصابة وفيهم من هو أراضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين» (رواه الحاكم).

ب - استخدام العمال للأشياء الخاصة بالمكان الذي يعملون فيه لأغراض شخصية مثال

في عمله وهو ليس كذلك للحصول على تسهيلات.

التزوير في البيانات والمعلومات للحصول على مال ليس من حقه، ولقد نهي الله سبحانه وتعالى عن شهادة الزور فقال تعالى : (والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراماً) (الفرقان: 72).

كما حذر رسول الله ﷺ من شهادة الزور فقال : «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً، قلنا : بلى يا رسول الله، فقال : الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وكان متكئاً فجلس : فقال : ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت» (الصحيحين).

و - عدم الاستخدام الرشيد للأموال المتاحة للإنتاج ونحوه، مثال ذلك : من يترك آلة الإنتاج عاطلة بدون إصلاح، أو من يترك الخامات حتى تفسد، أو من يتسبب في الغرامات والتعويضات، كل هذا يدخل في نطاق خيانة الأمانة بسبب إضاعة المال.

ولقد نهي الرسول ﷺ عن ذلك فقال : «إن الله كره لكم إضاعة المال» متفق عليه.

رابعاً : تحريم عدم الوفاء بالعهود والعقود

ويقصد بذلك في مجال المال العام أن يقوم

المتعاقدون مع الدولة سواء أكانوا موردين أو مقاولين، أو عاملين بعدم الوفاء بما اتفقوا عليه، وتعاقبوا على تنفيذه، وهذا منهي عنه شرعاً، ويدخل في نطاق الضرر. قال تعالى : (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً) (الإسراء : 34).

وقال ρ : «من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عهداً ولا يشدن حتى يمضي أمره، أو ينبذ إليهم على سواء» رواه الترمذي.

من صور عدم الوفاء بالعهود في مجال المال العام :

عدم الانضباط والالتزام بساعات العمل، التمارض والحصول على إجازات بدون حق، عدم الالتزام في تنفيذ العقود في مواعيدها، ويسبب عدم الوفاء بالعهود في مواعيدها خسارة متعمدة، واعتداء على الملكية، وهذا منتشر بصورة ملحوظة في الدواوين الحكومية، والمشروعات، والشركات العامة، وتسبب أضراراً للمجتمع.

خامساً : حرمة إتلاف المال

ويقصد به سوء الاستخدام مما يترتب عليه إتلاف الشيء أو وسيلة العمل، وهذا يعد اعتداء على المال فإن كان بدون قصد فمغفَى

ما قورنت بمنتجات الملكية الخاصة، ومن الملاحظ أن إنتاجية العامل تزيد وتتضاعف إذا ما تَرَكَ العمل في مجال الملكية العامة إلى القطاع الخاص أو الدول العربية.

سابعاً: حرمة التهرب من أداء حقوق المجتمع (الضرائب، والجمارك، وما في حكمها)

لقد أجاز الفقهاء لولى الأمر أن يوظف على أموال الأغنياء ضرائب بضوابط شرعية للإتفاق منها على الخدمات العامة مثل : الأمن، والتعليم، والعلاج، والإنارة، وتوفير المياه، وتشغيل العاطلين، وبدونها يصعب أداء هذه الخدمات، وإذا أخذت هذه الضرائب بالحق والعدل كانت مشروعة، ومن يتهرب منها في هذه الحالة يعتبر معتدياً على المال العام.

ما يجب التأكيد عليه في هذا المقام :

1- لا يجوز التهرب من الضرائب والجمارك ونحوها بحجة أنه جزء من الحصيلة ينفق في الباطل، وفي غير صالح المسلمين فهذه مسئولية ولى الأمر الذي يسأله الله عنها يوم القيامة.

2 - لا يجوز للدولة أن تكون ظالمة في جباية الضرائب أو الرسوم الجمركية؛ لأن ذلك يعتبر اعتداء على المال الخاص بدون مبرر دراسات اقتصادية

عنه، وإن بعمد وقصد وتعدٍ فهذا محرم مثل: السائق الأجير الذي يتلف السيارة حتى لا تعمل، والعامل الذي يتلف الآلة حتى لا تعمل، والصورة الأخيرة تدخل في نطاق خيانة الأمانة، وتأخذ حكمها.

ويكثر إتلاف المال في المخازن بالقرب من مواعيد الجرد لضياع معالم السرقات والاختلاسات، ومن الصور الأكثر شيوعاً: إشعال الحرائق، أو إغراق المخازن بالماء، أو إتلاف المستندات.

سادساً : حرمة عدم إتقان العمل

ويقصد به النقص والتقصير في أداء العمل مما يترتب عليه جودة متدنية، أو خدمة سيئة، وهذا يرجع إلى أحد أمرين: نقص الخبرة والكفاءة الفنية والإمكانات، أو الإهمال والتعدي، وكلاهما اعتداء على المال ويقود إلى الضياع والخسارة والسمعة السيئة.

قال تعالى : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) (الكهف: 30).

وقال p : «إن الله يجب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» (رواه البيهقي).

ومما يؤسف له أن معظم منتجات مشروعات وشركات الملكية العامة غير جيدة إذا

العمال غلول

لقد أجمع الفقهاء على أن الهدايا التي تعطى للعاملين بصفة عامة تعتبر غلولاً ونوعاً من أنواع الخيانة، ولقد ندد القرآن بذلك فقال تعالى :

(وما كان لنبي أن يغفل ومن يغفل يأت بما غلَّ يوم القيامة) (آل عمران: 161).
ويقصد بالغلول في هذه الآية الخيانة في توزيع الغنائم.

ولقد نهي الرسول ﷺ عن هدايا العمال فعن عدى بن عميرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة..» (رواه مسلم).

ولا يجوز على الإطلاق خلط الأوراق وتسمية المال الغلول بالهدية، ولقد انتشرت هدايا الموظفين والعمال على المال العام بطريقة صاخبة في الوقت المعاصر حتى قننت في بعض القوانين تحت مصطلح: إكراميات، عمولات، مصاريف استشارية، ومما لاشك فيه أن هذا يكون له آثار على نفسية وسلوك الموظف. وربما يقوده إلى الاعتداء على المال العام، أو الاعتداء على أموال الآخرين وكل هذا محرم في الشريعة الإسلامية.

شرعي، فالضريبة الظالمة تعتبر من المكوس التي نهى عنها الشرع، ومن حق المسلم أن يدافع عن ماله بالوسائل المشروعة، وهذا ما حث عليه الرسول ﷺ : «ومن قتل دون ماله فهو شهيد».

ولقد حدد د. يوسف القرضاوي الضرائب الظالمة بأنها من المكوس: لأنها تؤخذ بغير حق، وتنفق في غير حق، ولا توزع أعباؤها بالعدل .. الضرائب التي لم تكن تنفق في مصالح الشعوب، بل هي في مصالح الملوك والحكام وشهواتهم وأتباعهم، ولم تؤخذ من المواطنين حسب قدرتهم على الدفع، فكثيراً ما أعفى الغنى محابة وأرهق الفقير عدواناً.

3 - أن لا يكون في فرض الضرائب والرسوم الجمركية وما في حكم ذلك مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها وهي: حفظ الدين والنفس، والعقل، والعرض، والمال، وأن تكون المصالح المرسله مشروعة ومنضبطة بشرع الله (عز وجل).

4 - يقع على ولى الأمر مسئولية التزام العاملين على أمور الضرائب والرسوم الجمركية. بالضوابط الشرعية، وأن تسد كافة الثغرات التي تؤدي إلى ضياع حقوق الدولة أو الأفراد بدون حق.

ثامناً : حرمة هدايا العمال والموظفين (هدايا

تاسعاً : حرمة التربح من الوظيفة

يعتبر التربح من الوظيفة سحتاً وغلولاً ويمثل اعتداء على الملكية العامة أو المال العام، ومن صور ذلك أن يستغل الموظف موقعه الوظيفي لعقد صفقات تجارية خاصة له أو لذويه بشروط مجحفة وغير عادلة للجهة التي يعمل فيها.

مثال :

- ترسية العطاءات على أقاربه أو على شركة هو شريك فيها بطريق مباشر أو مستتر.

- إفشاء أسرار من موقع عمله إلى أناس ليستفيدوا من هذه الأسرار ويتربحوا منها، فهم بذلك قد أعطوا فرصة وميزة لم تعط للآخرين.

- تزوير بعض الأوراق مستغلاً موقعه الوظيفي ليحقق مكسباً له أو لمن يهيمه الأمر على حساب الجهة التي يعمل بها.

- استخدام موقعه الوظيفي وإمكاناته المختلفة للاسترباح بطريق مباشر أو غير مباشر مثل: من يستقبل شركاءه وعملاءه في مكان العمل وتسخير إمكانات الجهة لهم.

- استخدام موقعه الوظيفي لفرض إتاوات خاصة له من أموال الناس.

التكليف الشرعي لهذه التصرفات وما في حكمها أنها خيانة للأمانة ونقض لعقد العمل مع الجهة التي يعمل فيها.

عاشراً : حرمة ضياع وقت العاملين في غير منفعة للعمل

وقت العاملين والموظفين حق للجهة التي يعملون فيها وفقاً لعقد العمل الخاص، وقانون العمل مهم ويجب أن يسخر لمصلحة تلك الجهة وليس لغيرها، ومن لم يلتزم بذلك فيكون قد اعتدى على مال تلك الجهة سواء كانت قطاعاً عاماً، أو جهة حكومية أو قطاعاً خاصاً.

ومن صور ضياع الوقت المحرمة لأن فيها اعتداء على المال :

- عدم الالتزام في الحضور والانصراف، وتعطيل المصالح بدون عذر مقبول.

- إنجاز الأعمال في وقت أطول من الوقت الواجب أن يكون.

- تعقيد الإجراءات بقصد مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل.

- استغراق وقت طويل في قضاء الحاجات وتناول الطعام والمشروبات أكثر من الواجب أن يكون، وفي ذلك اعتداء على المال العام.

والإثم يقع على ولى الأمر أولاً لأنه مسئول عن المال العام والرشد في إنفاقه، كما يأثم من قبل أن يحج على نفقة الدولة وهو غنى مستطاع ويعلم أن الدولة مدينة، وهناك ملايين الفقراء لا يجدون ثمن الطعام والدواء ويسكنون القبور والعشوائيات.

إن من يعتدي على المال العام يكون في زمرة السارقين والمختلسين والمغتصبين والخونة والمنافقين والناقضين للعهود والعقود والمقصرين المهملين المعتدين، وكفا بهم إثماً مبيناً، ويجب أن يوقع عليهم الحدود والعقوبات المقررة شرعاً، حتى يدرأ المجتمع سوء أفعالهم، وبشاعة صنيعهم حتى ولو قاد ذلك إلى قتالهم لو كانوا عصابة.

إن ما يزيد على ثلث موازنة الدولة ينهب بواسطة السرقة والاختلاس والخيانة والإتلاف العمد.

وإن ما يعاني منه الفقراء، والمساكين من حياة ضنك وشقاء يرجع فيما يرجع إلى تهاون ولى الأمر والناس جميعاً في حماية المال العام من الاعتداءات.

وقد شدد الإسلام العقوبة على من يعتدي على المال العام ومن ذلك حد السرقة، وحد الحاربة، وهناك من التعزيرات ما تصل إلى القتل، واعتبر الإسلام من يقتل في سبيل ماله شهيداً.

• استغرق وقت طويل في الاستعداد للصلاة وصلاة السنن والنوافل، وهذا يعطل العمل ويمكن الاكتفاء بصلاة الفرض والانصراف للعمل.

حادي عشر : حرمة استغلال المال العام لأغراض حزبية فنوية

يعترف الإسلام بالتعددية الحزبية والمنافسة بين الأحزاب بالحق، ولكن يحرم استغلال المال العام في تمويل الانتخابات بكافة صورها، بل تكون من أموال الحزب الخاصة ومن مصدرها اشتراكات ورسوم المنضمين له، ويعتبر ولى الأمر - الذي لا يجب أن يكون منضماً لأي حزب - مسئول عن حماية المال العام.

ثاني عشر : حرمة إفاد بعثات الحج من المال العام والدولة مدينة

من الشائع في الدول الإسلامية أن توفد الدولة على نفقتها أناس من المستطيعين الحج على نفقتها بحجة أنهم رؤساء بعثات أو أي حجج أخرى، فهذا يدخل في مجال التحريم ولا سيما في الدول الفقيرة المدينة، ولقد أفتى بحرمة ذلك شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي والمرحوم الشيخ عبد الحميد كشك.

دور الدولة في حماية المال العام في الإسلام

يعتبر ولى الأمر مسئولاً عن إدارة المال العام وحماية وتنظيم انتفاع الناس به، سواء كان سلعة أو خدمة، ولقد حدد الأستاذ محمد البهي في كتابه «الثروة في ظل الإسلام» دور الدولة في حماية الملكية العامة على النحو التالي :

1 - العمل على تنظيم إحياء الأرض التي هي مصدر أساس الملك العام للناس، ولا يجوز للدولة أن تتهاون في ذلك عن طريق التوجيه والترغيب فيه، أو عن طريق استعادة الأرض ممن احتجزها أو قطعها ثم عطلها بدون إحياء.

2 - تنظيم انتفاع الناس بموضوع الملكية العامة ووضع النظم والأحكام التي تيسر ذلك وتمنع النزاع، وكذلك تذليل كافة العقبات التي تمنع من الانتفاع به، ويدخل في ذلك الصيانة، والإصلاحات، والنظافة، والتعبيد.

3 - لا يجوز للحاكم أن يحتجز (يقطع) من الملكية العامة لنفسه أو أقاربه ومحاسبيه وأن يتميز بذلك عن سائر الناس، فإن موضوع الملكية العامة للناس جميعاً.

4 - بعد كفاية الجماعة من موضوع الملكية العامة يجوز لولى الأمر أن يوزعه على أفراد الشعب لأنه حقهم ومالهم، وفي هذا يقول عمر

بن الخطاب (رضي الله عنه): «فإن عشت - إن شاء الله - ليأتين كل مسلم حقه».

5 - المتابعة المستمرة من خلال أجهزة الدولة والرقابة المتخصصة.

6 - معاقبة من لا يلتزمون بالضوابط الشرعية للملكية العامة.

حماية المال العام في عهد رسول الله ﷺ والصحابة -رضوان الله عليهم- ورد أنه ﷺ حاسب أحد العاملين على الزكاة، يقال له ابن اللثبية، فلما قدم قال : لكم هذا وهذا أهدي إليّ، فقال النبي ﷺ : «ما بال الرجل نستعمله على العمال مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي إليّ، فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فنظر أيهدى إليه أم لا؟ وقال : من استعملناه على عمل ورزقناه رزقاً، فما أخذ بعد ذلك فهو غلول، والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، وإن كان بعيداً له رعاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تبعر، ثم ربح يديه إلى السماء وقال : اللهم بلغت ثلاثاً» فترك ابن اللثبية ما أهدي إليه ولم يمسه.

واهتم عمر بن الخطاب ﷺ بالرقابة على عماله ومحاسبتهم وإحصاء ثرواتهم قبل توليهم، وتطبيق نظام مقاسمة أموال الولاة عندما كان يشك في أن ما كسبوه من مال بجاه العمل دراسات اقتصادية

فيما يستكفاه، حاد الذهن، قوى النفس، حاضر الحس، جيد الحدى، محباً للشكر، عاشقاً لجميل الذكر، طويل الروح، كثير الاحتمال».

دور التفقه في شرع الله في حماية
المال العام

يقول عز وجل : (فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) (التوبة : 122).

وقال ρ : «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» (البخاري).

فيجب على العاملين على شؤون المال العام أن يعرفوا فقه جبايته، وصرفه، وإثباته، والمحافظة عليه. وما في حكم ذلك. فأحياناً نجد كثيراً من الموظفين المنوطين بالمال العام يقومون بالعديد من التصرفات وهم يظنون أنها ليست حراماً مثل : قبول الهدايا، وأخذ العمولات، والإكراميات.. هنا يطبق عليهم حكم الرشوة.

• استخدام الإمكانيات والأشياء العامة لأغراضهم الشخصية وفي ذلك خيانة.

• المجاملات على حساب المصلحة العامة بدون حق.

• عدم إتقان العمل وعدم الاجتهاد

كولاة، وباستعمال نفوذهم ثم بث الرقباء والعيون لمراقبتهم.

المنهج الإسلامي لحماية المال العام

دور القيم والأخلاق في حماية المال العام

القيم الروحية والأخلاقية تمثل القاعدة القوية لحماية المال بصفة عامة، والمال العام بصفة خاصة من الاعتداءات من ذات الإنسان أو من الغير، وتتمثل هذه القيم في الإيمان بأن المال ملك لله (سبحانه وتعالى) ولا يجوز أن يتعدى عليه أو أن يستأثر به أحد من دون الآخرين بدون حق شرعي، واستشعار مراقبة الله (سبحانه وتعالى) فقد قال ρ : «لن تزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع ... وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه» (الترمذي).

ومن هنا يجب على ولى الأمر أن يأخذ في الحسبان عند اختيار العاملين على المال العام من تتوافر فيهم القيم الإيمانية فقد قال عمر بن الخطاب : «إذا لم أستعن بأهل الدين على الولايات فبمن أستعن؟».

فقد كان من الشروط الواجب توافرها في العاملين في الدواوين الحكومية في صدر الدولة الإسلامية : «أن يكون حراً مسلماً عاقلاً أديباً، فقيهاً، عالماً بالله تعالى، كافياً فيما يتولاه، أميناً

علم المحاسبة في دول الشرق والغرب.

الضوابط الشرعية لتوثيق (كتابة)

المال العام في ضوء آية الكتابة :

1 - أن يتصف كاتب المال بالعدل

والتقوى والخشية وهذا مستتبط من قوله تعالى :
(وليكتب بينكم كاتب بالعدل)، وقوله :
(وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً).

2 - الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة في
الكتابة : (ولا يأب كاتب أن يكتب
كما علمه الله).

3 - أن تكون طبقاً لما يمليه من عليه الحق
أو من يحل محله؛ ليكون ذلك اعترافاً منه
بالمديونية (وليمل الذي عليه الحق وليتق
الله ربه ولا يبخس منه شيئاً فإن كان
الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا
يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل).

4 - فورية إثبات المعاملات المالية
(فاكتبوه) لأن حرف الفاء يفيد السرعة
والتلاحق.

5 - ضرورة إثبات تاريخ المعاملات المالية
وأجلها (إلى أجل مسمى).

6 - التوثيق المقترن بالشهود
(واستشهدوا شهيدين من رجالكم).

في الإبداع والابتكار، وهذا من قبيل التقصير
والإهمال، وإضاعة الإمكانات.

• تقليد المنحرفين والتستر عليهم وهذا
خيانة أمانة.

• التبرج من الوظيفة .. وهذا غلول.

وفي هذا الخصوص يجب على ولى الأمر
والمسؤولين في كافة مواقع المال العام أن يفقهوا
الموظفين والعاملين بفقه المال العام، وبيان أنواع
العقوبات لمن يعتدي عليه.

التوثيق في حماية المال العام

لقد أوجب الله (سبحانه وتعالى) كتابة
المعاملات المالية وذلك في أطول آية في القرآن
ويطلق عليهم آية (المداينة)، يقول الله تبارك
وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم
بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه، وليكتب
بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن
يكتب كما علمه الله...) (البقرة : 282).

ومن أقوال الفقهاء : «من أدان فليكتب
ومن ابتاع فليشهد».

ولقد اهتم الفقهاء بوضع الضوابط لحماية
المال من حيث الإثبات في الخطابات والرسائل
والسجلات، وإعداد التقارير عنه، ولقد طبق
ذلك في صدر الدولة الإسلامية قبل أن يظهر

7 - شمولية الكتابة للصغير والكبير (ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا).

دور الأجهزة الحكومية في حماية المال العام

الأصل في المنهج الإسلامي المراقبة الذاتية والمحاسبة الذاتية، ولكن لحماية المجتمع الإسلامي وحماية المال العام من الأفراد الذين ماتت ضمائرهم، ومرضت قلوبهم، وفسدت نفوسهم، أو من الغرباء الذين لا يدينون بدين الإسلام ولم يعرفوا حدوده وقواعده. أنشئت أجهزة الحسبة، حيث يقوم المحتسب بالرقابة على المال العام للاطمئنان من تطبيق شرع الله (عز وجل).

ويعتمد نظام الحسبة على مبدأ (قاعدة) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويرى الإمام الغزالي: «أن الحسبة هي القطب الأعظم في الدين وهي المهمة التي بعث الله لها النبيين أجمعين، فلو أهمل عملها لتعطلت النبوة واضمحلت الديانة وفشت الضلالة وشاعت الجهالة وهلك العباد».

ومن أهم وظائف المحتسب في مجال المعاملات:

1 - مراقبة الموازين والمكاييل والمعايير والمعاملات التجارية.

2 - مراقبة الأسعار والمحافظة على توازن الأسعار.

3 - منع سيطرة الولاة على الأسواق.

4 - منع فرض المكوس (الضرائب الظالمة).

5 - الرقابة على جودة السلع.

6 - الإسهام في حفظ الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

7 - الإسهام في الرقابة الصحية وتجنب تلوث البيئة، والإضرار بالناس.

ويمثل (يقابل) نظام الحسبة في الوقت الحالي:

• الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الأموال والأداء.

• نظام تفتيش التموين في الرقابة على الأسواق والمعاملات.

• نظام تفتيش الصحة في الرقابة على الصحة وتجنب تلوث البيئة.

• نظام الرقابة الإدارية في الرقابة على تنفيذ القوانين واللوائح... إلخ.

دور الأجهزة النيابية في حماية المال العام

من بين المهام المنوطة بالأجهزة النيابية متابعة ومراقبة الأجهزة الحكومية، وتقديم

النصيحة بالحكمة والموعظة الحسنة.

وصايا إسلامية إلى العاملين على المال العام

• قال تعالى : (وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (النور : 33).

• (آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) (الحديد : 7).

• (وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) (النساء : 5).

• (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (النساء : 29).

• (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَكُونُ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا) (النساء : 10).

• وقال ρ : «أَيُّمَا عَبْدٍ أَمْسَكَ مَالًا حَرَامًا إِنْ أَمْسَكَهُ لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ أَنْفَقَهُ لَمْ يَقْبَلْهُ اللَّهُ، فَإِنْ مَاتَ وَهُوَ عِنْدَهُ كَانَ زَادَهُ إِلَى جَهَنَّمَ» (عن أبي الحسن البصري).

• وقال ρ : «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى أَغْنِيَاءِ

وكانت الأجهزة النيابية أيًّا كان شكلها تقوم بدورها في مراجعة الحاكم وأجهزته المختلفة، ويدخل في نطاق ذلك مراقبة وحماية المال العام وحسن توجيهه، وكان من بين الأجهزة النيابية في صدر الدولة الإسلامية : أهل الحل والعقد، ومجلس الشورى.

دور الأجهزة الشعبية في حماية المال العام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كل مسلم، وتطبيق ذلك في مجال حماية المال العام له صور شتى منها :

• النهي عن الإسراف والتبذير في المال العام.

• النهي عن إتلاف المال العام وعن إنفاقه في غير منفعة.. عدم تسخيرها للأغراض الشخصية.

• النهي عن قبول الهدايا والعطايا.

ولو طبق كل مسلم واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على نفسه وعلى أسرته، وعلى محيط عمله، وصبر على أذى الناس . لتحققت الحماية الفعلية للمال العام، ولكن انتشرت فينا السلبية واللامبالاة.

(أخرجه المصنف).

من وصية عمر للخليفة بعده :

«أوصيك بالعدل في الرعية، والتفرغ لحوائجهم وثغورهم، ولا تؤثر غنيهم على فقيرهم».

ومن مآثر عثمان بن عفان -رضي الله عنه- حول المال وحرمته :

- اشترى بئر رومة من يهودي وجعل ماءها مشاعاً بين المسلمين بعد أن كان اليهودي هذا يحتكر ماءها ويبيعه للمسلمين.

من أقوال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- حول المال وحرمته :

كتب إلى بعض عماله : «كيف ترجو وأنت متهوع في النعيم جمعته من الأرملة واليتيم أن يوجب الله لك أجر الصالحين، بل ما عليك ثكلتك أمك لو صمت لله أياماً وتصدقت بطائفة من طعامك».

وكتب علي إلى عبد الله بن عباس أمير البصرة : «لا يسعني تركك حتى تعلمني ما أخذت من الجزية، ومن أين أخذته ؟ وفيما وضعت وما أنفقت منه، فاتق الله في ما ائتمنتك عليه واسترعتك حفظه، فإن المتاع بما أنت رازي به قليل وتبعة ذلك شديدة» (تاريخ الطبري

المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنياؤهم، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً» (الطبري).

• قال p : «العامل على الصدقة

بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته» (ابن ماجه).

• قال p : «لا يقبل الله صلاة بلا

طهور ولا صدقة من غلول» (البخاري).

• قال (صلى الله عليه وسلم) : «من استعملناه منكم على عمل فمكتمنا مخطئاً فما فوقه فهو غلول يأتي به يوم القيامة» (مسلم وأبو داود).

من أقوال أبي بكر الصديق حول المال وحرمته :

«إني وليت عليكم ولست بخيركم، أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق منه، وأضعفكم عندي القوى حتى آخذ الحق له. إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني» (الطبقات الكبرى لابن سعد : 183/3).

من أقوال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حول المال وحرمته :

«أيها الناس أصلحوا أموالكم التي رزقكم الله، فإن إقلالاً في رفق خير من إكثار في خرق»

ج 5/142).

مال ولا بنون.

أدعية مأثورة تقال عند التعامل مع المال

- «اللهم أصلح لي دنيا التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي إليها معادي» (مسلم).
- «اللهم إني أعوذ بك من شر فتنه الغنى، ومن شر فتنه الفقر» (البخاري ومسلم).
- «اللهم اكفني بحلالك عن حرامك، واغنني بفضلك عن سواك» (الترمذي والحاكم من حديث علي).
- «بسم الله على نفسي، وعلى مالي وديني، اللهم ارضني بقضائك، وبارك لي فيما قدر حتى لا أحب تعجيل ما أخرت، ولا تأخير ما عجلت».
- «اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير» رحمنا الدنيا والآخرة تعطيهما من تشاء، وتمنع منهما من تشاء، ارحمني رحمة تغني بها عن رحمة من سواك».
- «ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم».

مثال مجاهد سعد: قال إبليس : إن أعجزني ابن آدم فلن يعجزني في ثلاث خصال: أخذ مال بغير حقه، أو إنفاقه في غير حقه، أو منعه عن حقه» (مسلم).

وصايا عشر إلى العاملين على المال العام

- 1 - الإيمان بأن الله وحده المالك للمال العام.
- 2 - الالتزام بالقيم الأخلاقية في التعامل مع المال العام.
- 3 - الإقرار بحق الغير في الانتفاع بالمال العام.
- 4 - حماية المال العام ضرورة شرعية وحاجة إنسانية.
- 5 - تجنب خيانة أمانة المحافظة على المال العام.
- 6 - تجنب استغلال المال العام لأغراض شخصية.
- 7 - تعامل مع المال العام معاملة مال اليتيم.
- 8 - اعلم أن حماية المال العام فرض عين.
- 9 - تجنب التبرع من الوظيفة.
- 10 - تذكر المحاسبة الأخروية يوم لا ينفع